عقبات كثيرة ما زالت تعترض تحرير التجارة الدولية

□ الرياض - من مصطفى شهاب:

■ اكد السيد طلال ابو غزالة رئيس المجمع العربي لحماية الملكية الصناعية والمجمع العربي للمحاسبين القانونيين وممثله لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة ان هناك عدداً كبيراً من العقبات لا يزال يعترض الوصول الى تحرير التجارة العالمية.

واعتبر في حديث الى «الحياة» عن اعلان قيام منظمة التجارة الدولية في مراكش ان قيام تكتلات الرئيسية التجارية كالمجموعة الاوروبية ومجموعة «نافتا» في اميركا الشمالية تشكل الى جانب الفارق الشاسع بين الدول الغنية والفقيرة وطول المرحلة الانتقالية التي اقرتها الاتفاقية عوائق امام التوصل فعلي لتحرير التجارة الدولية. وحذر ابو غزالة من المبالغة في التفاؤل بنتائج مجدية قد تجنيها الدول العربية من الاتفاقية. وذكر ان جزءاً اساسياً في الاتفاقية يتمثل في ازدواجية المعايير. ففي الوقت الذي جعلت فيه الاتفاقية تحرير التجارية امراً ملزماً تركت سياسة نقل تكنولوجيا اجراء اختيارياً. لكنه اكد ان الانضمام الى الاتفاقية اكثر جدوى من مقاطعتها مشيراً الى انها ذات طابع الزامي في قراراتها بغض النظر عن عضوية الدول. وافاد ان الانضمام يتيح على الاقل لكافة الدول المشاركة والاطلاع المستمر على المستجدات في قرارها كما يتيح للدولة فرصة افضل لعرض وجهة نظرها ازاء اي خلاف تجاري.

واعتبر ان الاختلاف في وجهات النظر العربية في شان الانضمام اليها يعود الى تباين التقديرات المتعلقة باثارها الاقتصادية والسياسية على كل دوله ومدى مقدرة كل دولة على تحويل اقتصادها ليتوافق مع تحرير التجارة على اساس اكثر تكافؤاً.

وشدد على ان امام الدول العربية في المرحلة الاولى مهمة تسوية اوضاعها وتطوير قطاعاتها الانتاجية في خط متوازن. ودعا الى تشكيل ادارات متخصصة في الدول العربية لدرس الاتفاقية من كافة جوانبها وتاثيراتها من اجل التقليل من الاضرار التي قد تنجم عنها والاستفادة من الفرص المتاحة في ظلها.

وفي ما ياتي نص الحديث:

● اتفاقية «غات» وظهور المنظمة الدولية في هذا التوقيت بالذات ما له وما عليه؟

- ان بروز منظمة التجارة الدولية الى الوجود في نيسان (ابريل) الماضي كوريث لاتفاقية «غات» لا يمكن ان يكون مصادفة بل هو نتاج سلسلة من المفاوضات كان اخرها ما عرف بدورة اوروغواي التي استمرت سبعين عدة. وهي كما يبدو لي كانت منذ بدايتها تسير في اتجاه محدد وعبر طريق واضح المعالم هدفه تحرير التجارة الدولية. واذا اردنا ان نشرح بايجاز مفهوم تحرير التجارة الدولية نقول انها تعني اولاً التوازن بين دول العالم في ما تضعه من حواجز حدودية امام سلع وخدمات الدول الاخرى. وتعني ايضاً التوازن في ما تقدمه كل دولة من دعم وحماية لقطاعاتها الانتاجية المحلية بالمقارنة مع دعم الدول الاخرى لقطاعاتها.

هذا يعني ان من المفروض ان تكون المحصلة النهائية لتطبيق هذا النظام في شكل مثالي ان يصبح العالم كله من خلاله سوقاً مشتركاً واحدة وكان لا حدود بين دوله.

هذا من حيث النظرية والمثالية، إلا ان المصاعب والعوائق التطبيقية كثيرة وبينها اولاً: وجود تكتلات تجارية رئيسية اولها السوق الاوروبية المشتركة وثانيها «نافتا» لدول اميركا الشمالية الثلاث كندا والولايات المتحدة والمكسيك والسوق المشتركة تعريفاً هي منطقة جغرافية تخفض او تزيل الحواجز في ما بينها بالمقارنة مع الحاجز المحيط بها ازاء العالم الخارجي . اذن يمكن القول ان فكرة الكتلات والاسواق المشتركة قد تكون عقبة في وجه تحرير التجارة العالمية الا اذا اصبح العالم كله مجموعة تكتلات تجارية تتفق في نهاية المطاف على ازالة الحواجز في ما بينها. وهذا امر مستبعد نظراً الى ظروف العالم النامي السياسية والاقتصادية والتباين في الظروف بين دوله التي يجمع بينها عنصر الحاجة الى النمو في حين تكاد تختلف في كل شيء غيره.

ثاني هذه العوائق يتجسد في ان سرعة التقدم في دول العالم المتطور وبطاء في دول العالم النامي يزيدان الفجوة اتساعاً بين الطرفين كل يوم. وبالتالي فإن الحلم المثالي باقامة عالم تجارة حر متكامل يصعب تخيله في ظل التخلف في الجزء الاكبر من هذا العالم. عنصر الاعاقة الثالث: صحيح ان تحرير التجارة قد يؤدي في نهاية المطاف الى ما يخدم مصلحة الفرد في انحاء العالم كما يعلن قادته، الا ان المرحلة الانتقالية وهي طويلة وصعبة ستعني ان الدول الاضعف ستواجه وضعاً صعباً للغاية. اذ ان عليها فتح اسواقها لمنتجات متفوقة من دون ان يكون لها بالمقابل ما تصدره من منتجات منافسة. وقد يؤدي هذا الى اضعاف قدرتها على تطوير قدراتها الانتاجية خصوصاً انه من المحظور عليه وفي الغالب من المتعذر عليها تقديم الدعم لانتاجها الوطني. لكل هذه المعوقات ارى ان في الاتفاقية عجزاً اساسياً. فهي في الوقت الذي جعلت فيه من مبدأ تحرير التجارة امراً الزامياً، تركت سياسة نقل التكنولوجيا كاجراء اختياري من دون ان ترسم له سياسات متوازنة مع التحرير التجاري.

● توقعتم ان تكون المرحلة الانتقالية طويلة وصعبة بالنسبة الى الدول النامية فكم ستطول هذه المرحلة؟

- ان مرحلة الانتقال للكثير من الدول النامية لتصل الى التوازن مع الدول المتطورة في التجارة المتبادلة قد تكون بعيدة المنال نظراً الى ان ذلك يتطلب ان نتخيل دول العالم كلها وقد اصبحت ذات داخل قومي مقبول واقتصاد متوازن قادر على التبادل التجاري بكافة اشكاله. وهذا يتطلب تفاؤلاً وخيالاً واسعاً لتحقيقه.

● لماذا اختيرت مراكش بالذات لاعلان ولادة المنظمة؟ هل لان الدول الكبرى صاحبة المصلحة في قيام هذه المنظمة تريد ان تظهر وكان المسالة مطلب لدول العالم الثالث؟

- ان منظمة التجارة الدولية حريصة على ان تاخذ صفة الدولية وان تظهر بمظهر الحريص بحياد وتوازن على مصالح المجتمع الدولي. ولذلك نرى ان الوظائف الرئيسية فيها وكذلك الدوائر والاقسام كلها تركز على دور واهمية الدول النامية. يضاف الى ذلك ان للمغرب موقعاً متميزاً لدى العالم بشماله وجنوبه. ويلاحظ هنا ان العالم ما زال منقسماً على نفسه وان كان قد اصبح شمالاً وجنوباً بعدما كان شرقاً وغرباً.

● ما هي الاهداف المعلنة وغير المعلنة لمنظمة التجارة الدولية.

- الاهداف المعلنة وغير المعلنة اراها واحدة، اذ ليس هناك ما هو اكثر وضوحاً من اعلان الاتفاقية سياستها القاضية بالغاء الحواجز التجارية بين الدول. اما ما يحتمل التاويل والاجتهاد فهو السؤال عما اذا كانت هذه الاهداف تخدم مصالح العالم المتقدم فقط ام العالم ككل. والموقف الصعب الذي يزيد من خطورة الاخلال بالتوازن هو ان دول العالم الاغنى بالاضافة الى كونها الاقدر على المنافسة فهي ايضاً الاقدر على التفاعل مع الاتفاقية بحكم كفاءة اجهزتها الفنية.

● ما المقصود بحتميتها وهل والانضمام اليها ملزم لكافة دول العالم؟

- ربما كانت هذه الاتفاقية فريدة من نوعها في العالم من حيث الزاميتها للاطراف الموقعة وغير الموقعة عليها. ذلك ان خصوصيات الاتفاقية يمكن تلخيصها بالآتي:

١ - للمنظمة سلطة التشريع في كافة الجوانب الاقتصادية وعلى الدول تعديل تشريعاتها الاقتصادية للتوافق مع تشريعات المنظمة.

٢ - للمنظمة سلطة التفتيش والرقابة على مدى التزام الدول تلك التشريعات.

٣ - للمنظمة الحق في فرض العقوبات على الدول المخالفة لنظامها.

٤ - لدى المنظمة اجهزة قضائية لبت اي خلافات واصدار الاحكام الملزمة بالنسبة الى الممارسات التجارية.

كل ذلك يسري على دول العالم سواء كانت موقعة او غير موقعة، لان المنظمة اذا ما اصدرت قراراً فعلى الدول الاعضاء التزامه. فاذا كان هذا القرار يتعلق بدولة غير موقعة فانها ستجد نفسها وحيدة في مواجهة الدول الموقعة جميعها ازاء ما اتخذ من قرارات قد تشمل كل انواع العقوبات الاقتصادية من مقاطعة وغيرها. من هنا ارى ان هذا النظام الزامي بغض النظر عن عضوية الدول وبالتالي فإن الافضل لكل دول العالم ان تنضم الى المنظمة خصوصاً بعدما وقعتها اكثر من مئة دولة بما في ذلك كل الدول الرئيسية الغنية النافذة في العالم. ومن خلال مشاركتها سيتاح لها الاطلاع المستمر والتفاعل وفرصة افضل لاسماع وجهة نظرها من دون اي تفاؤل بان يكون لها التاثير في تغيير تلك القرارات.

● ما يهمنا اساساً هو المنطقة العربية حيث لوحظ ان هناك تضارباً في المواقف. ففي الوقت الذي حذرت فيه الجامعة العربية من مخاطر الاتفاقية على المنطقة العربية، نجد ان دولاً عربية وبالتحديد في منطقة الخليج العربي اعربت عن ترحيبها بالاتفاقية، كما سعت الى الانضمام اليها. فكيف تفسر ذلك؟

- ان قيام المنظمة قد يكون افضل حدث في تاريخ البشرية المعاصر اذا نظرنا اليها بمنظور اهدافها المثالية وافترضنا الاستقلالية من جانب القائمين عليها. وقد تكون بلاء وكارثة اذا ما سارت في اتجاه مصلحة من يملك النفوذ لتسييرها. لذلك ارى من باب الامانة التي لا استطيع ان احكم مسبقاً كقارئ عادي عليها الامن خلال ما سينتج منها. اما من حيث تضارب المواقف ازاءها فلا اظنه تضارباً من حيث الانضمام اليها او عدمه، فالكل ملتزم بها منقاد لها سواء انضم اليها او لم ينضم وسواء رحب بها او لا. اما اذا كان هناك اختلاف في الراي فهو في شان اثرها على اقتصاد المنطقة وبالتالي على اوضاعها الاجتماعية والسياسية، لانه في عالمنا الحاضر اصبح الاقتصاد المظلة الاساسية التي تحدد كل المواقف والاعتبارات السياسية والاستراتيجية. ولا استطيع ان اتخيل قراراً واحداً عسكرياً او سياسياً او اجتماعياً ليس له باعث اقتصادي او اثر اقتصادي. وبالتالي فإن اثر هذه الاتفاقية ودور هذه المنظمة سيمتد الى كل جوانب حياتنا اليومية ابتداءً من الجمارك الى حرية التنقل الى انظمة العمل التجاري والصناعي وغيرها.

● برايك ما هي الآثار السلبية على المنطقة من هذه الاتفاقية وهل تتفاوت الدول العربية تاثراً بها؟

- الآثار ستتفاوت حتماً حسب اوضاع كل دولة ليس من منطلق الغنى والموارد الاقتصادية وحسب ولكن من حيث الاوضاع الاجتماعية والعلمية والسياسية ايضاً ذلك ان دولة تستطيع ان تحول نفسها بسرعة اكثر من دولة اخرى الى اقتصاد متوافق مع تحرير التجارة على اساس متكافئ ستكون في وضع افضل من الدول التي ستجد صعوبة في هذا التحول... اما بسبب انظمتها الادارية او تكوينها الاجتماعي او امكاناتها الاقتصادية. وعموماً فإن منطقتنا ستجد نفسها لا محالة مضطرة في المرحلة الاولى الى تسوية اوضاعها بحيث تفتح اسواقها لتنقل السلع والخدمات وفي الوقت نفسه تواجه مشكلة تطوير قطاعاتها الانتاجية. وهما اتجاهان ضاغطان على بعضهما في ظل منع الحماية ومنافسة الواردات المتفوقة خصوصاً ان اقتصادات الحجم الاكبر (Economy of Scale) تعني ان زيادة الانتاج في مصنع ما تقلل كلفة الوحدة المنتجة وبالتالي فإن الدول القادرة على الانتاج بكميات كبيرة ستكون اقدر على المنافسة من المصانع الصغيرة في الدول الصغيرة اي باختصار ستواجه المنطقة امرين احلاهما مر.

● يصعب تخيل خروج منظمة التجارة الدولية الى النور وبروز النظام الدولي الجديد بعيداً عما يجري في المنطقة العربية خصوصاً على صعيد السلام العربي - الاسرائيلي الذي يجري تنفيذه، فالى اي مدى يمكن الربط بين حرية التجارة وبين السلام في المنطقة وما الانعكاسات المتبادلة بين العنصرين؟

- من غير الواقعية او الانصاف اتهام النظام العالمي او اتفاقية التجارة والمنظمة الدولية للتجارة بان لها اهدافاً في ما يخص اهداف السلام العربي - الاسرائيلي. الا انه من المؤكد ان الاتفاقية ستؤثر على شكل العلاقات الاقتصادية في المنطقة. ذلك اننا اذا فهمنا ان المنظمة تنطلق من مبدأ حرية التجارة بغض النظر عن شكل النظام السياسي والعلاقات السياسية بين الدول والوصول الى عالم مفتوح واذا اعتبرنا ان اسرائيل والدول العربية هي جزء من هذا العالم فمن الطبيعي ان نفترض ان تطبيق الاتفاقية في المنطقة يستلزم رفع الحواجز بين كل دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل. ومن هنا ياتي الربط باتفاقية السلام.